CD/PV.890
24 January 2002

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التسعين بعد المائة الثامنة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الخميس، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد محمد توفيق (مصر)

الرئيس (الكلمة بالعربية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٨٩٠ لمؤتمر نزع السلاح.

أود بـــدءا أن أعرب عن التقدير للتعاون الذي أبدته كافة الوفود والذي أسفر عن التوصل لاتفاق حول جدول أعمالنا في جلستنا الأولى لهذا العام. وأود أن نقوم مجتمعين باستثمار هذه البداية الطيبة من أجل التوصل إلى بـــرنامج عمـــل موضوعي للمؤتمر. وأنوي في هذا الصدد أن أستخدم الوقت المتاح بأفضل صورة ممكنة حتى نتمكن من إنجاز أكبر قدر من العمل في الوقت المتاح لنا وفقا للنظام الداخلي.

وأنوي الآن تعليق هذه الجلسة العامة ثم الدخول في جلسة مشاورات مفتوحة العضوية غير رسمية لتناول الأفكـــار المختلفة المتعلقة ببرنامج العمل ثم يلي ذلك إعادة فتح الجلسة العامة والاستماع إلى أي بيانات للوفود. أولا هـــل يطلب أي وفد الكلمة في هذه المرحلة. إنني لا أرى أي وفد يطلب الكلمة في الوقت الراهن. ولذلك أنوي أن أرفع هذه الجلسة وأن نجتمع مرة أخرى بعد عشر دقائق في جلسة غير رسمية تشارك فيها الدول الأعضاء والدول التي لها مركز المراقب فقط. وهذه الجلسة غير الرسمية ستليها الجلسة العامة ٨٩٠ المستأنفة. ترفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٢/١٠

الرئيس (الكلمة بالعربية): تستأنف الجلسة العامة ٨٩٠ لمؤتمر نزع السلاح.

أود أن أرحب بالسيد جان بولتن، وكيل الخارجية الأمريكية لشؤون التحكم في التسلح والأمن الدولي، الذي سيلقي بيانا اليوم. السيد بولتن تفضل لك الكلمة.

السيد بولتن (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس، المندوبون الموقرون، إنه ليشرفني أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح في مستهل دورته لعام ٢٠٠٢. وأود في البداية أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، بمناسبة توليكم مهام منصبكم. وأؤكد لكم مساندة الولايات المتحدة الكاملة لكم في أدائكم لمهامكم. وأود كذلك أن أحيي الأمين العام القدير لمؤتمر نزع السلاح، نظيري في شؤون الأمم المتحدة أثناء إدارة بوش الأولى.

إنـــه لشرف عظيم لي أن أقدم اليوم سفير الولايات المتحدة الجديد لدى المؤتمر، إيريك جافيدس، الذي حضر إليكم بعد حياة عملية طويلة تخصص خلالها في "المفاوضات الشاقة" على حد تعبيره. ومن المؤكد أنه يملك الخلفية اللازمة لمؤتمر نزع السلاح كما أنه يحظى بالدعم الكامل من إدارة بوش في سعيه في هذا المؤتمر الموقر من أجل النهوض بالسلم والأمن الدوليين.

واسمحـــوا لي أن أوجـــز لهـــذه الهيئة، وهي أقدم محفل في العالم للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن تحديد الأســـلحة، العناصر الأساسية للسياسة الأمنية التي تتبناها إدارة بوش. وتوقيتنا هذا ملائم للغاية. فقد أوضحت

اعـــتداءات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية بجلاء التهديدات الخطيرة التي تتعرض لها الأمم المتحضرة بسبب إرهابيين يوجهـــون ضـــرباتهم بدون إنذار، وبسبب الدول الراعية لهم والدول المارقة التي تسعى إلى الحصول على أسلحة التدمير الشامل. ويجب علينا حماية أوطاننا وقواتنا وأصدقائنا وحلفائنا من هذه التهديدات. وعلينا أن نصر على مساءلة الدول التي تنتهك التزاماتها الخاصة بعدم الانتشار.

إن محاربـــة الإرهـــاب ســـتظل في مقدمة أولويات الأمن الدولي. وكما قال الرئيس بوش فإن "أرواحنا وأســـلوب معيشـــتنا وكل آمالنا بالنسبة للعالم تتوقف على التزام وحيد هو هزيمة مرتكبي القتل الجماعي وعدم السماح لهم قط بالانتصار أو باستخدام أسلحة التدمير الشامل". وسوف تواجه الولايات المتحدة وشركاؤها في الكفاح هذا التهديد بكل وسيلة ممكنة.

إن عملنا موجه في المقام الأول إلى إنهاء رعاية الدول للإرهاب. وتعتقد الولايات المتحدة أن الجماعات الإرهابـــية باستثناء حالات محدودة للغاية، لم تحصل على أسلحة للتدمير الشامل ولن تستطيع الحصول عليها إلا بدعـــم من الدول. وقد يكون هذا الدعم في صورة مساعدة تقنية. وقد يكون في شكل تمويل. وربما تمثلت هذه المســـاعدة في غـــض الـــنظر عـــن معسكرات الإرهاب داخل حدودها. لكن ما ثبت من أن الحكومات الراعية للجماعات الإرهابية تواصل كذلك البرامج الكيميائية والبيولوجية والنووية وبرامج القذائف يثير الجزع ولا يمكن تجاهله.

إن الدول التي تساعد الإرهاب تلعب لعبة خطيرة. وكما أعلن الرئيس بوش في اجتماع مشترك لكونغرس الولايات المتحدة في الخريف الماضي، فإننا "سنتعقب الدول التي توفر المساعدة أو الملاذ الآمن للإرهاب. وعلى كل دولة في كل منطقة أن تتخذ قراراها. فإما أن تكونوا معنا أو تكونوا مع الإرهابيين. ومن الآن فصاعدا، ستعتبر الولايات المتحدة أي دولة مستمرة في إيواء الإرهاب أو دعمه نظاما معاديا".

وإن كان هناك درس وحيد تعلمته الولايات المتحدة من اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، فهو أن عليـــنا ألا نســـتخف بنوايا وقدرات الدول المارقة والجماعات الإرهابية. ولن نتهاون إزاء أي خطر اعتداء على الولايات المتحدة، وبخاصة بأسلحة التدمير الشامل، سواء أكانت كيميائية أم بيولوجية أم نووية أم قذائف.

وفـــيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، تجزع الولايات المتحدة من استمرار انتشار التكنولوجيا الخطرة إلى البلدان التي تواصل البرامج غير المشروعة. وتناصر الولايات المتحدة بقوة اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي توفر عددا مـــن الأدوات المفيدة لمكافحة برامج الحرب الكيميائية. وقد استفادت الولايات المتحدة من حكم التشاور الذي تـــنص عليه المادة التاسعة من الاتفاقية، لمعالجة المسائل والشواغل المتصلة بالامتثال. وقد قمنا حتى الآن بعدد من

الزيارات بناء على دعوة الدول الأطراف الأخرى في جهد تعاوني يهدف إلى حل هذه المسائل والشواغل المتصلة بالامتثال. وقد أحرزنا نجاحا فائقا في عدد كبير من الحالات.

وستواصل الأمم المتحدة استخدام آليات التشاور هذه لتعزيز التحقق وتشجيع الامتثال الكامل لأحكام الاتفاقـــية. ورغم أن المشاورات الثنائية ليست شرطا أساسيا لبدء تفتيش بالتحدي، تعتقد الولايات المتحدة أن عمليات التفتيش بالتحدي قد تكون في بعض الحالات أنسب آلية لمعالجة الشواغل المتصلة بالامتثال.

لقد حاولت بعض الدول أن تصف خطأ عملية التفتيش بالتحدي بأنها استغلال للنفوذ السياسي. وعلى العكس تماما، فإن عمليات التفتيش بالتحدي قد أدرجت كعنصر أساسي في نظام التحقق الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي يفيد جميع الدول الأطراف، سواء كرادع لمن تسول لـــه نفسه انتهاك الاتفاقية أو كأداة لتقصي الحقائق من أجل التصدي للشواغل المتصلة بالامتثال. وهي أداة مرنة ولا غنى عنها، ويمكن إذا ما نظر إليها نظرة واقعية واستخدمت بتعقل، أن تؤدي دورا فعالا في تحقيق أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأحذر تلك الدول التي تنتهك اتفاقية الأسلحة الكيميائية من الشعور بالزهو ظنا بأن برنامج الحرب الكيميائية لن يكتشف قط ولن يفضح أمره أمام المجتمع الدولي.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، أوضحت الولايات المتحدة موقفها كل الوضوح في المؤتمر الاستعراضي الخـــامس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في أواخر العام الماضي وهو أننا لن نتغاضى عن انتهاك الاتفاقية. ونعارض تماما الترتيبات الدبلوماسية المعيبة التي ترمي إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية لكنها تزيد في الواقع شبح الحرب البيولوجـــية لعدم تصديها بفعالية لمشكلة عدم الامتثال الخطيرة. ولهذا السبب رفضت الولايات المتحدة مشروع بروتوكول اتفاقية الأسلحة الكيميائية واستمرار الفريق المخصص للاتفاقية وولايته وعرضت طريقا بديلا متقدما.

وبالنسبة لبروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية، دعيت الولايات المتحدة إلى الموافقة على هذا الاقتراح لأنـــه "معيـــب لكـــنه أفضـــل من لا شيء". وبعد تقييم شامل داخل حكومة الولايات المتحدة، خلصنا إلى أن البروتوكول يؤدي إلى نتائج عكسية من الناحية الفعلية. وهناك حاجة إلى نهوج وطرق تفكير جديدة لمنع انتشار الأسلحة البيولوجية.

وقدمـــت الولايات المتحدة عددا من الاقتراحات الجديدة لهذا الغرض تحديدا، بما في ذلك إحكام الرقابة على الصادرات الوطنية، والتنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بتجريم النشاط الذي ينطوي على انتهاك لها عـــلى المستوى الوطني، وتكثيف أنشطة عدم الانتشار، وزيادة درجة التأهب وعمليات الرقابة الداخلية، وتدعيم قدرات الدفاع البيولوجي ومكافحة الإرهاب البيولوجي، والتدابير الابتكارية الرامية إلى مكافحة تفشي الأمراض. وكثير من هذه التدابير، إن لم يكن جميعها، يمكن أن يبدأ تنفيذه الآن. ونحن نتطلع إلى مناقشتها وتنقيحها معكم

جميعا ونأمل أن تشتركوا معنا في إقرارها وبدء تنفيذها في الوقت الذي نستعد فيه لاستئناف المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، أنجزت الولايات المتحدة مؤخرا استعراضا للموقف النووي، نشرت مؤخرا نتائجه الأساسية. والنقطة الأساسية في هذا الاستعراض هي التسليم بأن الولايات المتحدة وروسيا لم يعدا خصمين ولهذا فإن مفاهيم الحرب الباردة مثل مفهوم التدمير المتبادل المحقق لم تعد ملائمة كسمة مميزة لعلاقتنا الاستراتيجية. وبناء على ذلك، أعلن الرئيس بوش أن الولايات المتحدة ستخفض قوتها النووية الاستراتيجية إلى مجموع يتراوح ما بين ٧٠٠ ١ و٢٠٠ ٢ رأس حربي استراتيجي موزع وصالح للاستخدام على مدى الأعوام العشرة القادمة. وقد اتخذ الرئيس بوتن قرارا شجاعا وتاريخيا بنفس الدرجة فيما يتعلق بالقوات النووية الاستراتيجية الروسية.

ونظرا للعلاقات الجديدة بين موسكو وواشنطن، ابتعد شبح الحرب النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على نحو يبعث على الارتياح. أما الأرجح فهو احتمال استخدام الدول المارقة أو الجماعات الإرهابية للأسلحة النووية أو الإشعاعية. كما نواجه حاليا حالة توتر بالغة الخطورة في جنوب آسيا بين الهند وباكستان وكلاهما يمتلك وسائل تفجير نووية.

إن انتشار المواد والتكنولوجيا النووية هو تهديد خطير للأمن الدولي. ويجب تعزيز نظام التفتيش النووي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونناشد الآخرين اعتماد ضمانات معززة للوكالة الدولية للطاقة الذرية قصد كشف الأنشطة النووية السرية. وما زالت الولايات المتحدة تؤكد أهمية الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والضمانات الشاملة والامتثال التام لها وتنفيذها. ويجب أن تكف بلدان مثل كوريا الشمالية والعراق عن انتهاكاتها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأداء عملها. وبالإضافة إلى ذلك، أحذر أولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم السعي وراء الأسلحة النووية دون أن يكتشف أمرهم فالولايات المتحدة وحلفاؤها سيثبتون أنكم مخطئون.

وأود أن أؤكد سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية: تعتبر الولايات المتحدة انتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية تهديدا مباشرا للأمن الدولي وسوف تتعامل معه بناء على ذلك. ويصدق ذلك فيما يتعلق بالدول التي تمارس الاتجار في الأسلحة الكيميائية والبيولوجية المهلكة وفي منظومات القذائف.

ومن المعروف أن كل دولة تقريبا من الدول التي ترعى الإرهاب فعليا تسعى إلى الحصول على أسلحة التدمير الشامل والقذائف التي تحملها مدى أبعد وأبعد. وتأمل هذه الدول في ابتزاز العالم المتحضر لحمله على التخلي عن محاربة الإرهاب. فهي تريد من الولايات المتحدة وغيرها التخلي عن أصدقائها وحلفائها والتزاماتها الأمنية في جميع أنحاء العالم. وقد وطد ١١ أيلول/سبتمبر عزمنا على بناء درع دفاعي محدود ضد القذائف لحماية

أمتـــنا وأصـــدقائنا وقواتنا ومصالحنا من الاعتداءات بالقذائف من جانب الدول المارقة والمنظمات الإرهابية التي ترغب في تدمير المجتمع المتحضر.

ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أن الولايات المتحدة لا تمتلك دفاعا ضد اعتداء بالقذائف على وطننا. ورغـــم أنـــنا نمتلك دفاعات ضد القذائف الأقصر مدى، فلا يوجد لدينا أي دفاع ضد قذيفة واحدة تطلق على مدننا. وعلينا أن نسد هذه الثغرة في دفاعاتنا. وبناء على ذلك، أعلنا الشهر الماضي قرارنا بالانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وكان ذلك قرارا مهما اتخذته إدارة بوش بالتشاور المباشر مع موسكو. ورغم أن أصـــدقاءنا الروس لم يوافقوا على قرارنا بالانسحاب، فإن العالم يدرك العلاقة الوثيقة والمتنامية بين الدولتين. فعلاقتنا الاستراتيجية الجديدة أوسع كثيرا من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، على نحو ما يتجلى في إعلان الولايات المتحدة وروسيا أننا سنخفض ترسانتينا النوويتين الدفاعيتين إلى أدنى المستويات خلال عقود.

ونشـــعر بالقلق أيضا إزاء انتشار تكنولوجيا القذائف التي قد لا تهدد الولايات المتحدة حاليا لكنها تمثل تهديدا خطيرا لأصدقائنا وحلفائنا، ولقوات الولايات المتحدة المنتشرة. ويتقاعس عدد مبالغ فيه من الدول في الحد مـــن مشاركته في نشر تكنولوجيا القذائف. ولدينا قائمة طويلة بأنشطة نشر القذائف التي تمارسها مؤسسات في عدد لا يقل عن اثنتي عشرة دولة. ومعظم هذه الصفقات خطيرة وقد تدفع الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات، كمـــا حـــدث عدة مرات خلال العام الماضي. وتطلب الولايات المتحدة من جميع البلدان أن تراقب التحويلات المتصلة بالقذائف وأن تكفل توقف الشركات الخاصة العاملة داخل حدودها عن صفقات القذائف غير المشروعة.

وقد أوضح الرئيس بوش ضرورة إعادة هيكلة قدرات الردع والدفاع لصياغة استراتيجية شاملة ترمي إلى تعزيـــز أمنـــنا. ويجـــب أن تشمل هذه الاستراتيجية تعزيز تدابير عدم الانتشار (المنع) وتدعيم القدرات المضادة للانتشار (الحماية) ووضع مفهوم جديد للردع أكثر اعتمادا على الدفاع بالقذائف وأقل اعتمادا على القوة النووية الهجومية.

وفي هـــذا السياق، يتوقف أمن ورفاه الولايات المتحدة وحلفائها على قدرة العمل في الفضاء. وأمريكا ملـــتزمة باستكشـــاف واستخدام الفضاء الخارجي من قبل جميع الدول للأغراض السلمية التي تعود بالنفع على البشرية – وهي الأغراض التي تسمح بالأنشطة الدفاعية والأنشطة المتصلة بالاستخبارات سعيا إلى بلوغ أهداف الأمن القومي. وما زلنا ملتزمين بقوة بمعاهدة الفضاء الخارجي ونعتقد أن النظام الدولي الراهن المنظم لاستخدام الفضاء يفي بجميع أغراضنا. ولا نرى ضرورة لإبرام اتفاقات جديدة.

وتجعلـــني هذه النقطة أتطرق بإيجاز إلى مستقبل هذه الهيئة أي مؤتمر نزع السلاح. وإن استمر هذا المؤتمر حبيســـا لتوافه الأمور، فسيظل يفقد مصداقيته واهتمام العالم. ولكي يكون المؤتمر منتجا ولكي يسهم في الأمن

الـــدولي، علـــيه أن يغير أسلوب إدارة أعماله. فعليه أن يركز على التهديدات الجديدة، مثل محاولات الجماعات الإرهابـــية احتـــياز أســـلحة الـــتدمير الشامل. وعليه أن يواجه بقوة المشكلة الخطيرة المتمثلة في انتهاكات نظم ومعاهدات عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل. وأخيرا، لكي يؤدي مؤتمر نزع السلاح دورا مفيدا عليه أن ينحي جانـــبا الخلافـــات التي لا يمكن التوفيق بينها ودراسة المسائل الجاهزة للتفاوض، مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وأعلم أنه ليس هناك من هو أقدر على المساعدة على تبني نهج جديد هنا في مؤتمر نزع السلاح من إريك جافيتس الذي بدأ فعلا العمل مع المندوبين لإيجاد طرق لدفع هذه الهيئة إلى الأمام في عام ٢٠٠٢.

وأود أن أســـأل المندوبين الموقرين الموجودين في هذه القاعة جميلا شخصيا. لقد أصبح من الشائع الآن وصـــف بلـــدي بأنه "يترع إلى العمل الانفرادي" ومعاد لجميع اتفاقات الحد من التسلح. غير أن التزامنا بالنظم المتعددة الأطراف لتعزيز عدم الانتشار والأمن الدولي قد بلغ أوج قوته اليوم، عن طريق عدد كبير من معاهدات تحديد الأسلحة وترتيبات عدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة القوات المسلحة التقلـــيدية في أوروبا واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر المحدود للتجارب الـــنووية ومعـــاهدة التفجيرات النووية للأغراض السلمية ومعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية، بالإضـــافة إلى نظـــم عدم الانتشار مثل لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف وترتيب فاسنار ومجموعة أستراليا. والواقع أن محاولة وصف سياستنا بأنها "انفرادية" أو "تعددية" إنما هي ممارسة غير مجدية. فسياستنا هي ببساطة شديدة مناصرة لأمريكا كما تتوقعون.

إن محـــور سياسة إدارة بوش في مجال تحديد الأسلحة هو العزم على إنفاذ المعاهدات الحالية والسعي إلى إبـــرام معـــاهدات وترتيبات تواجه التهديدات التي يتعرض لها السلم والاستقرار اليوم، وليس تهديدات الأمس. والـــركن الأساسي في سياسة إدارة بوش هو الالتزام بتنفيذ اتفاقاتنا الخاصة بتحديد الأسلحة، والإصرار على ألا تحيد الدول الأخرى عنها أيضا. وقد آن الأوان لأن يستفيد مؤتمر نزع السلاح من إنجازاته في صياغة قيود إضافية تمنع انتشار أسلحة التدمير الشامل. وهذه هي مهمة السفير جافيتس هنا، وهي مهمة يحظى فيها بكامل مساندتي ومساندة حكومتي.

الرئيس (الكلمة بالعربية): شكرا على هذا البيان وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة. الوفد العراقي يطلب الكلمة. سيادة السفير تفضل.

السيد النعمة (العراق) (الكلمة بالعربية): بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس. أود أولا أن أهنئكم على توليكم منصب الرئاسة في هذا المؤتمر المهم متمنيا لكم التوفيق في إدارة أعمال هذه الدورة.

السـيد الرئـيس، وجـدت من الضروري أن أوضح موقف بلادي إزاء الإشارة التي تضمنها بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

سيدي الرئيس، من المعروف أن موقف الولايات المتحدة إزاء العراق موقف عدائي لذلك فإن الاشارة التي وردت في بيان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لا تنطلق من موقف موضوعي لذلك نرجو من أعضاء المؤتمر أن يأخذوا هذه الإشارة بتحفظ شديد.

ذكـر ممثل الولايات المتحدة أن على العراق أن يتوقف عن خرقه لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ويسـمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بعملها. أود أن أؤكد أن هذه الإشارة ليست فقط غير صادقة ولكنها تتناقض مع الحقائق. إن تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدمة إلى مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٢ تشير إلى خلو العراق من المواد النووية وفي آخر تقرير قدمته الوكالة الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى مجلس الأمن منعت الولايـات المتحدة مجلس الأمن من اعتماد تقرير الوكالة الذي يتضمن صراحة إكمال العراق لالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧.

العـراق يؤكد التزامه بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد قام فريق من الوكالة الدولية بموجب اتفاقية الضمانات بزيارة العراق للتأكد من المواد النووية التي ما زالت موجودة في العراق. فالعراق بقدر تعلق الأمر بالتزاماته الدولية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يؤكد هذا التعاون ويؤكد التزامه.

أمـا ما ذكره المتحدث فهو أيضا ينطوي على ما نشكو منه دائما من المعايير المزدوجة وفي الوقت الذي أشهر اسم بلدين واتهمهما بخرق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يشر إلى دول أخرى مخالفة لهذه الاتفاقية لأنها صديقة للولايات المتحدة وأخص بالذكر هنا الكيان الصهيوني الذي يمتلك في حوزته العشرات من الأسلحة النووية والذي يمثل عنصر تهديد خطير لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، لكنه لم يشر إليه ولو إشارة واحدة و لم يطالب بأن يفتح هذا الكيان منشآته النووية للتفتيش الدولي. وأذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بمضمون الفقـرة ١٤ مـن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ التي تدعو إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ماذا فعلت بلاده من أجل تطبيق هذه الفقرة حماية منها للأمن والسلم الدوليين.

ولا بد أن أشير في ختام بياني إلى طبيعة السياسات غير المسؤولة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة في مجال نزع السلاح وأبرزها نقضها مؤخرا معاهدة APM (القذائف المضادة للقذائف التسيارية) الموقعة بينها وبين الاتحـاد السـوفياتي في عام ١٩٧٢ وكذلك إحباطها لجهود ست سنوات من المفاوضات لرفضها القاطع إقرار الـبروتوكول الخـاص بتعزيز اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وغيرها. ولا شك بأن سياسات الولايات المتحدة

انعكســـت ســـلبا على أعمال مؤتمر نزع السلاح فضلا عما تشكله من طبيعتها الانتقائية من مخاطر على العملية برمتها. وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس (الكلمة بالعربية): شكرا على هذا البيان وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة. السيد ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. لكم الكلمة تفضل.

السيد ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): سيادة الرئيس، أود أن أهنئكم، في حديثي للمرة الأولى، على توليكم الرئاسة. وسوف يقدم وفدي، بطبيعة الحال، بيانا رسميا بشأن المسائل التي أثارها وفد الولايات المتحدة لكني أود أن أرد على بعض النقاط بإيجاز.

يـــرفض وفدي تماما الادعاءات التي ذكرها وفد الولايات المتحدة، أي السيد بولتن، فيما يتعلق ببلدي. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمتثل لالتزاماتها الواردة في الاتفاق المبرم بينها وبين الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ وتفـــي بها. لقد أوقفنا محطاتنا ومرافقنا الخاصة بالطاقة النووية المذكورة في الاتفاق تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفضلا عن ذلك، دعي وفد من الوكالة مؤخرا إلى زيارة بلدنا لتفقد بعض المختبرات النووية الإضـــافية. وهذا هو موقفنا المرن من الاتفاق. ونحن نتكبد خسائر فادحة بسبب إغلاق محطات الطاقة الوطنية. وهناك نقص في الكهرباء وبسبب هذا النقص يعاني اقتصادنا وصناعتنا بصورة كبيرة.

ورغم ذلك فإننا نفي بالتزاماتنا بدقة وعلى عكس ذلك لم تبد الولايات المتحدة الروح نفسها. فالولايات المتحدة مثلا مسؤولة بموجب الاتفاق عن بناء مفاعلين في بلدي بحلول عام ٢٠٠٣. وتذكر الولايات المتحدة الآن أنه لا يمكن الانتهاء من بناء المفاعلين قبل عام ٢٠٠٧ على الأقل، وفي بعض الأحيان، يحدث تأخير يتراوح ما بين شهرين وستة شهور في وصول الزيت الثقيل الذي يقضي الاتفاق بأن تورده الولايات المتحدة، وفي بعض الأحيان يقع خلاف بين الكونغرس والإدارة. ولهذا لا نستطيع الحصول على الزيت الثقيل في الوقت المناسب. ويسفر ذلك عن صعوبة كبيرة في اقتصادنا.

ورغم ذلك تواصل الولايات المتحدة ادعاءاتها ونقدها لبلدنا لعدم وفائه بالتزاماته ولأمور أخرى. وهذا كله غير مقبول على الإطلاق. فبلدنا صغير ومقسم وضعيف والولايات المتحدة قوة عظمى وتستطيع أن تفعل ما يحلو لها ومع ذلك ما زالوا يقولون إن بلدنا يشكل تهديدا للولايات المتحدة. ولا يمكن أن تقنع الولايات المتحدة أي شـــخص بهـــذه الأفكار. وتعلن حكومتنا بوضوح أنه ليس في نيتنا الاعتداء على أي بلد أو تهديد أي بلد في العالم، ما لم نتعرض للاعتداء – حتى وإن كان من الولايات المتحدة أو أي جهة أخرى في العالم. ولن نتسامح إزاء أي نـــوع من التهديد أو الغزو. وسوف نقاتل حتى آخر شخص. وهذا هو موقف حكومتنا. وأود أن أقول إن

الولايـــات المتحدة ليست في حاجة إلى الإدلاء بهذه الادعاءات في اجتماعات دولية – وهي ادعاءات لا يمكن أن يقبلها أي شخص.

الرئيس (الكلمة بالعربية): شكرا على هذا البيان وعلى الكلمات الطيبة الموجهة للرئاسة. هل يطلـــب أي وفـــد الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أي وفد يطلب الكلمة. ومن ثم أقترب من نهاية هذه الجلسة. اجتماع الجلسة العامة القادمة سوف يكون يوم الخميس ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠

– – – – –